جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علوم الإعلام و الاتصال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الإنسانية

الشعبة: علوم الإعلام و الاتصال

التخصص:تكنولوجيا الاتصال الجديدة

مقدمة من طرف:

عبية عادل

مداني صدام حسين

الموضـــــوع:

واقــع نشاط الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائــر

دراسة ميدانية على صحفيي ولاية ورقلة

تاريخ المناقشة 22-05-2018

لجنة المناقش:

الأستاذة: تومي فضيلة	جامعة قاصدي مرباح	رئيسا
الأستاذ: ثابت مصطفى	جامعة قاصدي مرباح	مشرفا
الأستاذ: يسعد زهية	جامعة قاصدي مرباح	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علوم الإعلام و الاتصال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الإنسانية

الشعبة: علوم الإعلام و الاتصال

التخصص:تكنولوجيا الاتصال الجديدة

مقدمة من طرف:

عبية عادل

مداني صدام حسين

الموضـــــوع:

واقــع نشاط الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائــر

دراسة ميدانية على صحفيي ولاية ورقلة

تاريخ المناقشة 22-05-2018

لجنة المناقش:

الأستاذة: تومي فضيلة	جامعة قاصدي مرباح	رئيسا
الأستاذ: ثابت مصطفى	جامعة قاصدي مرباح	مشرفا
الأستاذ: يسعد زهية	جامعة قاصدي مرباح	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدانا محمد عليه أفضل الصلاة وازكي التسليم.

أما بعد اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما على حبهم اللامتناهي ودعمهم وتشجيعهم لي في جميع مجالات الحياة كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى كافة أساتذة الكلية على توجيهاتهم القيمة ودعمهم لنا على تقديم الأفضل و الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف الدكتور ثابت مصطفى كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساندنا لإتمام هذا البحث من زملاء من قريب وبعيد كما اهدي هذا العمل إلي جميع إخوتي كل واحد باسمه والى صديقي ورفيق دربي عبد الرحيم مولاي حفضه الله ورعاه

ونسأل الله أن يكون هذا العمل علم ينتفع به و تستفيد منه الأجيال القادمة.

الطالب: مداني صدام حسين

شكر وعرفان

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه

والصلاة والسلام على اشرف خلقه وخاتم أنبيائه .

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين على حبهم اللامتناهي لنا ودعمهم وتشجيعهم لنا في شتى مجالات الحياة كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة الكلية على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل لنا لتقديم الأفضل والشكر أيضا موصول إلى الأستاذ المشرف الدكتور ثابت مصطفى لإشرافه على بحثنا المتواضع وتقديمه يد العون كما أتوجه بأسمى عبارات التقدير إخوتي كل واحد باسمه وأصدقائي وليد مزرو يوسف البار

وفي الأخير نسال الله عز وجل أن يكون هذا العمل بمثابة علم ينتفع به

عبير عادل

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تجربة السمعي البصري في الجزائر وكذا أبراز ما قدمه القطاع الخاص من إضافة للساحة الإعلامية في الجزائر في ظل الإمكانات المتاحة وتسليط الضوء على التحديات والعراقيل التي تواجه نشاط السمعي البصري في الجزائر.

وبعد تحديد موضوع الدراسة تم الانتقال إلى الجانب المنهجي للدراسة من خلال طرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية مرورا بأسباب اختيار الموضوع و أهمية الدراسة وصولا إلى النظريات المؤطرة وأهداف الدراسة وتحديد مصطلحات الدراسة أما عن المنهج الذي استعين به من بين مناهج البحث العلمي للبحث في هذا الموضوع فقد استند على منهج المسح الوصفي وأدواته في جمع البيانات من استمارة الاستبيان والمقابلة العلمية المفتوحة، وبخصوص مجتمع البحث فقد ضم كل صحفيي الإعلام السمعي البصري في ورقلة.

وبعد تتبع الخطوات المنهجية والحصول على بياناتها الميدانية تم تفريغها وتحليلها ومن ثمة استخلاص نتائجها الجزئية ونتائج الدراسة بصفة عامة والتي نذكر منها أن واقع التجربة السمعية البصرية الخاصة مازالت تعرف تأخر ملحوظ مقارنة بدول الجوار إلا انه هناك بوادر للتطور في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

الإعلام– السمعي البصري –القطاع الخاص.

Abstract

This study aims to know the reality of audiovisual experiment in Algeria as well as highlighting the private sector's contribution to the media arena in Algeria in light of the available resources and highlighting the challenges and obstacles facing audiovisual activity in Algeria.

After selecting the subject of the study, the methodological aspect of the study was moved through the introduction of the problem and the secondary questions through the reasons for choosing the subject and the importance of the study to reach the framed theories and the objectives of the study and the definition of the terms of the study. The method used by the research methods to research this subject was based on Descriptive survey methodology and its tools in collecting data from the questionnaire form and open scientific interview, and with regard to the research community, all the audiovisual media journalists were included in Ouargla.

After following the methodological steps and obtaining their field data, they were emptied and analyzed. Hence, their partial results and the results of the study in general are drawn, which indicate that the reality of the audiovisual experiment is still known as a significant delay compared to the neighboring countries, but there are signs of future development.

key words: Media - Audiovisual - Private Secto

فهرس المحتويات	
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
ملخص الدراسة	6
ملخص الدراسة بالانجليزية	6
مقدمة	أ/ب
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والمنهجي للدراسة	
موضوع الدراسة	
الإشكالية	17/14
تساؤلات الدراسة	17
أسباب اختيار الموضوع	17
أهمية الدراسة	18
المداخل النظرية	22/18
أهداف الدراسة	22
تحديد مصطلحات الدراسة	24/22
منهجية الدراسة	
منهج الدراسة مجتمع البحث	24
أدوات جمع البيانات	26/25
مجتمع البحث	26
مجالات الدراسة	
المجال الزماني	27
المجال الجغرافي	27
الدراسات السابقة	33/27
صعوبات الدراسة	33

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	
الجداول	47/33
النتائج الدراسة	52/49
الخاتمة	54
قائمة المراجع	58/56
الملاحق	64/59

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
رقم 01	يمثل توزيع الصحفيين حسب متغير الجنس	33
رقم 02	يمثل توزيع الصحفيين الجزائريين حسب متغير الخبرة المهنية	33
رقم 03	يمثل توزيع الصحفيين الجزائريين حسب متغير الوظيفة الإدارية	34
رقم 04	إسهامات القطاع الإعلامي الخاص في الساحة الإعلامية الجزائرية	35
رقم 05	يوضح التنوع في أساليب معالجة المادة الإعلامية بين القطاع العمومي والخاص	36
رقم 06	يوضح قدرة قطاع الإعلام الخاص في الجزائر الرفع من مستوى أدائه المهني	37
رقم 07	يبين مدي تحقيق القطاع السمعي البصري للأهداف المنتظرة منه	38
رقم 08	يبين رأي الصحفيين في مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي	39
رقم 09	يظهر رأي الصحفيين في كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص	40
رقم 10	رأي الصحفيين في البنية التحتية للقطاع السمعي البصري الخاص	41

رقم 11	رأي الصحفيين في قدرة القطاع السمعي البصري على التطور	42
رقم 12	يبين رأي الصحفيين في القيود والضغوطات المفروضة على القطاع	43
رقم 13	يبين ترتيب المعيقات الاقتصادية حسب رأي المبحوثين	44
رقم 14	المشاكل التي يعاني منها القطاع السمعي البصري الخاص	45
رقم 15	وضح إمكانية قطاع السمعي البصري في الجزائر امتلاك لبنية تحتية قوية	46
رقم 16	يبين السبل الأنجع للنهوض بالقطاع السمعي البصري في الجزائر	47

مقدمة

لقد أصبحت صناعة الإعلام في عالم اليوم تعد قوة تتمكن الأمم بفضلها من تحديد مكانتها، والحفاظ على هويتها، ورسم صورتها في عالم يتغير وفق سرعة تدفق المعلومات بمختلف أشكالها وتكنولوجياتها.

وقد شكل القطاع السمعي البصري بمختلف أنواعه قطاعا ذا قيمة اقتصادية مؤثرة بما يملكه الإنتاج السمعي البصري من قدرة على دفع وتنمية عديد المجالات، فضلا عن مساهمته الفعالة في الرفع من مستوى الوعي الاجتماعي وتشجيع الإبداع الثقافي، ومعالجة كافة الانشغالات والظواهر والمشاكل السائدة.

وبانتقال الجزائر إلى مرحلة جديدة أصبحت تدرك فيها تحديات الانفتاح على القطاع الخاص في شتى المجالات وبداية بلورة منتوج جزائري يحاول الاستجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي.

وعن قطاع الإعلام السمعي البصري بصفته قطاع ذا أهمية بارزة ورغم وجود عدد من العوائق المهنية والاقتصادية والقانونية فقد أصبح لزاما على كافة الجهات الرسمية المعنية بهذه القطاع وكافة الأطراف المرتبطة به تكثيف الجهود لتطوير صناعة ثقافية وإعلامية جزائرية تستجيب للتحديات المطروحة وهو ما تم تجسيده في شكل الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعتمدة مؤخرا والتي نتج عنها فتح قطاع السمعي البصري للمستثمرين الخواص.

من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة تحليل واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر في ظل هذه الأوضاع الجديدة والقرارات الاستثنائية من خلال عقد مقارنات إمبريقية بين الأوضاع الراهنة للإعلام السمعي البصري العمومي والخاص ومدى الصراع بينها على مستوى الأداء والتحديات التي تواجه واقعهما المهني.

ولإجابة عن هذا الطرح قسمت جوانب هذه الدراسة لفصلين فصل المنهجي وآخر تطبيقي.

الفصل الأول :تم التطرق فيه إلى الإشكالية، والتساؤلات الفرعية، والفرضيات، الأسباب اختيار الموضوع، والى الأهمية والأهداف، بالإضافة إلى تحديد مصطلحات الدراسة، و عرض الدراسات السابقة، و الأجراءات المنهجية للدراسة من منهج الدراسة،أدوات جمع البيانات ومجتمع البحث وحدود الدراسة.

الفصل الثاني : وهو الفصل التطبيقي للدراسة حيث قمنا ببناء استمارة استبيان وتوزيعها وكذا الاعتماد على المقابلة بحيث تم جمع المادة العلمية للموضوع ثم انتقلنا إلى مرحلة إعداد الجداول وتفريغها وقراءتها وتحليل النتائج واستخلاص النتائج النهائية، واشتملت على أربع محاور وهي:

1-ظروف فتح قطاع السمعي البصري أمام القطاع الخاص بالجزائر.
2-مساهمة فتح القطاع الإعلامي الخاص في الجزائر في تطوير المشهد الإعلامي.
3-المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص في ظل الإمكانات المتاحة .
4-التحديات التي تواجه نشاط الإعلام السمعي البصري في الجزائر .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

1- الإشكالية:

لقد مر قطاع السمعي البصري في الجزائر بخمسة مراحل من حيث النصوص والتشريعات وتطور البنية القاعدية و المادية، و يمكن تحديد معالمها وفق المراحل والتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال على النحو التالي:

مرحلة بداية الاستقلال التي امتدت إلى غاية1965 وهذه المرحلة رغم قصرها فإنها كانت بمثابة قاعدة الأولى لإقامة إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن، ويساهم كغيره في تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة الإشراف .

والمرحلة الثانية هي مرحلة تبني التوجه الاشتراكي وامتدت لغاية 1976، وقد تميزت هذه المرحلة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام، وألغي العمل بالقوانين الفرنسية، التي كانت تظم النشاطات الإعلامية، التي ثم تمديد العمل بها منذ الاستقلال لأسباب ظرفية وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية فإن السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه المرحلة تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قوانين أو بالمعنى أصح قانون الإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، و هذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل أحد المختصين يصف هذه المرحلة بمرحلة السبات الشتوي

أما المرحلة الثالثة والتي تميزت بهيمنة الحزب الواحد امتدت لغاية 1989، حيث شهدت بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام و وسائله و منها وسائل الإعلام السمعية البصرية في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات و الهياكل السياسية و الاقتصادية و بدأت معالم السياسة الإعلامية في القطاع تتضح مع صد ور الميثاق الوطني عام 1976 ، حيث أشار على الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعا إلى ضرورة استخدام قوانين و تشريعات تحدد تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في نختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام، و توفير البوادر الإعلامية للازمة لمواكبة خطط التنمية، و إشباع مختلف حاجات الجمهور إلى إعلام موضوعي و جيد .

وعرف بداية الثمانينات مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، و ثم تحديد في ضوء ذلك بأن مفهوم الجزائر للإعلام جزءا لا يتجزءا من السياسة المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه و الرقابة و التنشيط.

كما عرفت هذه المرحلة صدور أول قانون للإعلام عام 1982 في ظل الحزب الواحد، ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني والدستور لعام 1976.

والمرحلة الرابعة والمعروفة بمرحلة التعددية السياسية والإعلامية امتدت لغاية 2012، وقد بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصدور الدستور الجديد، الذي نص في مادته على التعددية و حرية إنشاء

الجمعيات ذات الطابع السياسي(الأحزاب) و تميزت هذه المرحلة بصدور العشرات من الصحف الخاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام 1990 ، الذي أكد حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة، إلا أن القطاع السمعي البصري و منه التلفزيون بقية تحت ملكية و وصاية الدولة، و صدر منذ 1990 مشروعات تمهيدية لقانون الإعلام سنة 1998 و حتى سنة 2005 ، قد تناول القطاع السمعي البصري شيء من التوسع والتركيز ولكن يبدو أن حساسية القطاع و خاصة التلفزيون يجعل الدولة مترددة في تحريره وفتحه.

أما المرحلة الخامسة وهي مرحلة الإصلاحات السياسية والإعلامية والتي تميزت بصدور أول قانون عضوي للإعلام هو 05/12 وبعده قانون 04/14 المتعلق بنشاط السمعي البصري حيث شهدت هذه المرحلة قفزت نوعية و انتقالية لقطاع السمعي البصري الذي أصبح يعد ضرورة حتمية حيث عرف إرساء قاعدة قانونية تسمح بفتح هذا المجال الحساس الذي يعد من بين الرهانات الاتصالية في وقتنا الحالي بفعل الثورة التكنولوجية و ما أفرزته من تحولات جذرية على المجتمع إذ أصبح من الصعب إرضاء الناس و إشباع رغباتهم لهذا نلاحظ أن الدولة الجزائرية قامت بتقديم مبادرة من خلال الموافقة على فتحه و ذلك بعد المصادقة على القانون العضوي للإعلام رقم 05/12 و الذي ساهم من خلال مواده على ضمان حرية الراى و التعبير كما أنه حدد شروط إنشاء قنوات مع ضرورة احترام دفتر الشروط من قبل سلطة السمعي البصري.

تعزز قطاع الإعلام في الجزائر خلال سنة 2014 بقانون النشاط السمعي البصري وهو القانون الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا للفاعلين في هذا النشاط من القطاعين العام والخاص والذي من شأنه إحداث تغيير ملموس في وظيفة الإعلام السمعي البصري .

كما تطرق القانون04/14 إلى الأحكام المشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري حيث تشير المادة 47 إلى أنه "يحدد دفتر الشروط العامة الصادر بمرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري القواعد العامة المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو البث الإذاعي كما توضح المادة 48 أن دفتر الشروط يتضمن أساسا الالتزامات التي تسمح ب "احترام متطلبات الوحدة الوطنية و الأمن و الدفاع الوطنيين و احترام المصالح الاقتصادية و الدبلوماسية للبلاد و احترام سرية التحقيق القضائي و الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية و احترام المرجعيات الدينية الأخرى و عدم المساس بالمقدسات و الديانات الأخرى

و بشكل عام فقد كان لفتح قطاع الإعلام السمعي البصري في الجزائر أكثر من ضرورة ملحة لاعتبارات عديدة محلية أو إقليمية وعالمية مرتبطة في مجملها بتنويع مصادر الخبر، وفتح المجال للرأي الآخر الذي يختلف عن رأي القطاع العمومي، وهي معطيات جعلت القنوات الفضائية موضوعا جاذبا للباحثين في مجال الإعلام والاتصال في السنوات الأخيرة.

من خلال ما تقدم يمكن بلورة التساؤل الرئيسي لإشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هو واقع نشاط الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائر ؟

2- تساؤلات الدراسة :

- هل ساهم فتح قطاع الإعلام الخاص في الجزائر في تطوير المشهد الإعلامي ؟
- هل يستطيع الإعلام الخاص منافسة القطاع العمومي في ظل الإمكانات المتاحة؟
- ما هي التحديات التي تواجه نشاط الإعلام السمعي البصري الخاص؟

3- أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار إي موضوع للدراسة العلمية يعود لأسباب ذاتية أحيانا كرغبة الباحث في تجسيد فكرة ما أو الأسباب الموضوعية يفرضها الواقع الاجتماعي ويختفي وراء اختيار هاذ الموضوع سببان هما

3-1 الأسباب الذاتية:

- الوقوف على أوضاع السمعي البصري في الجزائر.
- إلحاح بعض الصحفيين للتطرق لواقعهم المهني في مجال السمعي البصري.

- تحليل أسباب تراجع مستوى المضمون الإعلامي للقطاع السمعي البصري.

3-2: الأسباب الموضوعية:

- توضيح وفهم قطاع السمعي البصري في الجزائر ومعرفة العوائق التي تحول دون تطوره.
- ضعف الإعلام العمومي و الإعلام الخاص مما جعله يغيب عن الساحة الدولية والعجز الداخلي الذي أصبح فيه .
- تقييم تجربة قطاع السمعي البصري الخاص والتحديات التي يواجهها.

4- أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي :

- .تقديم تفسيرات وحلول منطقية لإشكالية الدراسة المطروحة
- .محاولة معرفة ما أضافه القطاع الإعلامي الخاص للساحة الإعلامية في الجزائر
- محاولة معرفة نشاط قطاع السمعي البصري في الجزائر في ضل الانفتاح الإعلامي
- معرفة واقع قطاع السمعي البصري في الجزائر في ظل تجربة القطاع الخاص .
- تزداد أهمية الدراسة بزيادة أهمية الإعلام باعتباره السلطة الرابعة .
- محاولة الوصول إلى نتائج من شانها الرفع من مستوى أداء القطاع السمعي البصري في الجزائر.

5- المداخل النظرية للدراسة.

5- 1 نظرية السلطة :

هي النظرية التي تحدثت عن أنظمة الحكم من الملوك والجبابرة والأكاسرة أو الإمبراطورية القديمة والحديثة، تلك الأنظمة التي لا تؤمن بالحرية والديمقراطية ولا يسمح للشعب بالمشاركة في الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة .[1]

[1]- بسام عبد الرحمان المشاقبة:نظريات الإعلام،دار أسامة للنشر والتوزيع،ط 1،عمان، 2011،ص 127.

نشأتها ومنطلقها:

تعتبر نظرية السلطة أقدم نظريات الصحافة حيث" ارتبط ظهور النظام السلطوي بالنشأة الأولى للصحف في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوربا الغربية...واستمر هذا النظام إلى غاية قيام الثورة الفرنسية...حيث ساد أوربا في ذلك الوقت مزيج من الحكم الاستبدادي والحكم المطلق ، وقد كانت معظم الملكيات آنذاك موزعة ما بين هذين الحكمين، مستندة في ذلك على بقايا الفكر الإقطاعي وفلسفة العصور الوسطى حيث سادت فكرة الحق الإلهي للملك وبذلك تشكل نظرية السلطة في الفكر السياسي الوعاء الفكري للنظام الإعلامي السلطوي، وتنظر هذه النظرية إلى الفرد بوصفه تابعا للدولة، وأن أمور الدولة ومقاليدها تكون في يد الحاكم الذي يستمد قوته ونفوذه من الحق الإلهي كما أن الفرد لا يمكنه أن يصل إلى أعلى المراتب إلا بتوجيه وعناية من السلطة،" فالدولة تحل محل الفرد، وبسيطرة الدولة فقط يستطيع الفرد أن يكسب ويطور صفات الكائن المتحضر، ويجب على وسائل الإعلام أن تدعم الحكومة في السلطة لكي يستطيع المجتمع أن يتقدم والدولة أن تصل إلى أهدافها وتهدف الدولة في هذا النظام إلى المحافظة على وحدة الفكر بين أعضائها واستمرار الأوضاع الراهنة والقيادة السياسية لهذا فالسلطة تستخدم أدوات الإقناع والضغط التي تملكها لتحقق هذا الهدف ولعل وسال الإعلام تعتبر أهم هذه الوسائل، وحسب هذه النظرية فإن" الشخص الذي يعمل بالصحافة يكون عمله هذا بمثابة امتياز خاص يمنح بواسطة القائد الوطني، لذلك فهو مدين بالالتزام للقائد وحكومته ، كما تعتبر الصحافة في هذا النظام أداة تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي، ولذا تأتي التبريرات لإخضاع الصحافة للسيطرة الحكومية المباشرة، ولفرض الرقابة على مضمونها، ومن ثم ينحصر دور الصحافة في الدعاية والتوجيه ودعم السلطة الحاكمة، وينبغي عليها أن تتجنب انتهاك القيم السياسية والأخلاقية السائدة والهجوم على السلطة والإقلال من هيبتها والانحراف عن السياسة الرسمية .[1]

بذلك تكون الصحافة في ظل النظام السلطوي أداة توجيهية ودعائية ووسيلة من وسائل السيطرة

[1] - بسام عبد الرحمان المشاقبة ، مرجع سبق ذكره، ص128.

2-5 نظرية الحرية :

نشأتها ومنطلقها:

تطور الديمقراطية السياسية والحرية الدينية واتساع نطاق التجارة والرحلات وقبول مبدأ الحرية الاقتصادية جعل الجماهير ترفض نظرية السلطة وأتاح الفرصة لظهور نظرية جديدة في الإعلام هي نظرية الحرية

بدأت تلك النظرية تكافح للظهور في أواخر القرن السابع عشر وأصبحت حقيقة في القرن الثامن عشر، وازدهرت في القرن التاسع عشر ،ولقد تطورت فلسفة الحرية في كل من بريطانيا وأمريكا في ظل دعوات الحرية التي أعلنها" جون ميتون "و"جون لوك في بريطانيا، وكذلك" فولتير "و"روسو "في فرنسا وغيرهم من المفكرين .فعندما قامت الثورة الفرنسية معلنة الحرية تضمن ميثاقها حق كل مواطن في أن يكتب ويطبع ما يشاء في حرية تامة ولا يرد على ذلك قيد سوى ما هو وارد في القانون العام[1].

وعلى عكس نظرية السلطة أيضا فإن نظرية الحرية تعطي الاعتبار الأول للفرد الذي يمتلك القدرات الفعلية الكاملة للتمييز بين الصواب والخطأ واتخاذ القرارات

حرية الصحافة في النظام الحر:

مما سبق يمكن أن نصل إلى أن" حرية الصحافة يجب أن لا تترك للحكومة لكي تتحكم فيها، بل يجب أن تكون الصحافة حرة لكي تستطيع تقديم الأدلة والحجج التي يستطيع بمقتضاها الأفراد الرقابة على الحكومة واتخاذ القرارات حول سياستها، لهذا فمن الضروري أن لا تخضع الصحافة للإشراف أو السيطرة الحكومية ،فالصحافة في ظل هذه النظرية يجب أن تتخلص من أية قيود أو رقابة سابقة أو لاحقة تحد من حريتها في التعبير والنقد، مع حرية الأفراد في إصدار الصحف وتوزيعها دون ترخيص سابق، مع الاستقلال المهني للعاملين في هذه الصحف وحريتهم في استقاء المعلومات ونشرها في إطار ما يسمح به القانون دون إكراه أو توجيه للصحف والصحفيين في ممارستهم مهنتهم إذن فالمجتمعات الليبرالية قد تبنت في بادئ الأمر نظرية الحرية التي تقوم على مبدأ الحرية المطلقة، لكن سوء استخدام هذه الحرية وظهور بعض التطورات الاجتماعية والسياسية داخل هذه المجتمعات أدى

[1] محمود سعد إبراهيم : حرية الصحافة ، البيطاش سنتر للنشر و التوزيع 1999، ص52.

إلى بروز المنادين بمبدأ الحرية النسبية التي تراعي أخلاقيات المجتمع وصالحه وخصوصيات الأفراد.[1]

6-إسقاط النظرية على الدراسة:

لا يمكن تصور بحث علمي دون نظرية مؤطرة له، وتم اختيار نظريتين تمثلتا في نظرية السلطة وكذا نظرية الحرية وهذا راجع لكون المبادئ التي تقوم عليها كلتا النظريتين تخدم بحثنا العلمي حيث أن السلطة قدمت جانب من الحرية للقطاع الإعلامي السمعي البصري في الجزائر إلا أنها عرقلت تقدمه بالضغوطات التي تمارسها عليه، وطبقا لنظرية السلطة لا يمكن للصحافة شأنها شأن وسائل الاتصال الأخرى أن تمارس دورا هاما في المجتمع سواء بنقد السلطة أو مراقبتها، حيث تكون الصحافة أداة من أدوات السيطرة السياسية، أي أنها تنقل المعلومات من الحاكم إلى المحكوم، بهدف ، تكريس الأوضاع القائمة وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية .

وأيا كان نمط الملكية، سواء كانت عامة أو خاصة فإن الدولة لها وسائلها التي تسيطر من خلالها على الصحف وتضمن قيامها بدورها في خدمة السلطة مثل نظم الترخيص والقيود التشريعية على الإصدار والتوزيع، الرقابة والضرائب...وغيرها، كل ذلك يضمن في النهاية ولاء الصحف ووسائل الإعلام بصفة عامة – للسلطة، وبالتالي الحد من حرية هذه الوسائل في التعبير أو نقد ما تصدره السلطة من قرارات أو ما تقوم به من أعمال وبذلك فحرية الصحافة في ظل هذه النظرية توجد بالقدر الذي تسمح به السلطة الحاكمة فقط.

تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها والدفاع عن سياسة الحكم وبذلك فهي مطالبة بالدعاية للنظام الحاكم .

يعد السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة منحة من الحاكم وامتيازا يختص به من يشاء بحيث يترتب على المستفيد من هذا الامتياز الالتزام بتأييد النظام الحاكم وسياسته، وإذا أخل بهذا الالتزام يتم سحب الامتياز منه[2].

[1] - بسام عبد الرحمان المشاقبة: مرجع سبق ذكره، ص130.
[2] محمد عبد الحميد :،نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ،جامعة حلوان ،ط 3، القاهرة ، ص33.

ملكية الصحف لا تقتصر بالضرورة على الحاكم فقط، حيث يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، لكن قيام هذه الصحف واستمرارها يبقى رهنا برغبة السلطة ومقابل هذا الحق أوجد الحاكم جملة من الطرق للحفاظ على سيطرته على الصحافة مثل نظام الرخصة وحق الحكومة في فرض رقابة على الصحف وسن القوانين التي تعاقب الصحف، وفرض الضرائب عليها للحد من نفوذها.درجة الحرية المسموح بها يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع الذي تصدر به هذه الصحف، ويترك تقدير هذه الدرجة من الحرية للسلطة الحاكمة .

اما نظرية الحرية فتقوم على المبادئ الأساسية التالية:

-أن حق الفرد في أن يعرف حق طبيعي كحقه في الماء و الهواء، ولكي يمارس الفرد هذا الحق الطبيعي لا بد أن تتمتع الصحافة بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من خارجها.

-أن حق الفرد في المعرفة يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا الفرد الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه وبالتالي لابد أن تتعدد مصادر المعرفة بتعدد الصحف ذات الاتجاهات المتباينة .

-يؤكد النظام الليبرالي على حق الفرد في أن يصدر ما يشاء من الصحف مادام قادرا على ذلك، ودون تصريح من السلطة الحاكمة.

-عدم فرض أية رقابة من جانب الحكومة على الصحف سواء ما كان منها سابقا على النشر أو لاحقا عليه، وأن أي تجاوز تقع فيه الصحيفة يكون من شأن القضاء وحده.

7- أهداف الدراسة:

إن من غير الممكن تصور إي دراسة دون وجود أهداف مسبقة فعلا الباحث قبل الشروع في بحثه إن يضع الهداف التي تكون عنوان له وعليه فان دراستنا تهدف إلى :

- تسليط الضوء على واقع قطاع السمعي البصري في الجزائر وما مسه من تغيرات .
- معرفة العوائق والتحديات التي تقف عائق أمام نشاط قطاع السمعي البصري في الجزائر.
- الكشف عن بعض النقائص التي يعاني منها القطاع الخاص في الجزائر ومحاولة استدراكه للنهوض بالقطاع والرفع من مستوى أدائه.

8- تحديد مصطلحات الدراسة :

تعتبر هذه الخطوة من الأسس المنهجية في أي بحث علمي فهي تقوم علا توضيح وتعريف بعض المصطلحات العلمية المستخدمة في البحث فيقوم الباحث بتحديد هذه المصطلحات تحديد دقيق لان ذالك يعد جزء من تحديد مشكلة البحث .[1]

الإعلام :عرفه الدكتور سام ذبيان: بأنه هو تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، حيت تتوالى مراحله بتجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزيون، إلى طرف مهتم بوثائقها[2]

وعرفه الأستاذ طلعت همام حيث يقول (الإعلام هو عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس وتجاوبهم وتعاطفهم في الآراء فيما بينهم.[3]

السمعي البصري: هو جميع الوسائل التي تخدم فيها الصوت والصورة أو الاثنين معا، وتكمن أهميتها حسب طريقة مجالات استعمالها وتنوعها، وأهميتها الحقيقية في مضامينها التي تحمكلها ، ولا يكاد يخلو العالم من الوسائل السمعي البصرية.

والسمعي البصري أيضا هو كل وسيلة إعلام مخالفة للإعلام الورقي(الكتاب والجريدة) أي أنها أي وسيلة إعلام تخدم جهازا للتواصل، ولا يكاد العالم يخلو من الوسائل السمعية البصرية ويمكن حصر هذه الوسائل من أبسطها كاللافتة أو الملصقة إلى أكثرها تعقيدا وتطورا مثل :الكمبيوتر والسينما والتلفزيون.

2 السيد احمد مصطفى عمر: البحث الإعلامي (مفهومه وإجراءاته و منهجه)،ط2،مكتبة الفلاح للنسر و التوزيع ،بيروت ،2002 ص32.

1- سامي ذبيان :الصحافة اليومية والإعلام(الموضوع التقنية التنفيذ)الإعلام الحديث في النظرية والتطبيق(مدخل نظري وعملي- .إلى علم الإعلام)، ط1 ، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، 1987 ،ص35.

2- طلعت همام: مائة سؤال عن الإعلام ، موسوعة الإعلام والصحافة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الفرقان،عمان، الطبعة الثانية، 1985 م ، ص 7.

السمعي البصري في الجزائر:هو كل ما تعلق بالنشاط السمعي البصري سواء تعلق بالتلفزيون الجزائري العمومي أو القنوات التلفزيونية الخاصة التي ظهرت في .الجزائر، وموجهة إلى الجمهور الجزائري [1]

القطاع الخاص: هو مجموعة المهن والإعمال التي يعمل بها افرد أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني التعليم الأكاديمي و يساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال مجموعة من فرص العمل ضمن المنشآت الخاصة

القطاع العمومي:

يشمل المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة أو تساهم في جانب من رأس مالها ويتجه القطاع العام نحو التوسع في الدول الصناعية.

وقد ظهر مفهوم القطاع العام مع ظهور الدولة الحديثة، وهو يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات. من المعروف أنّ الدولة هي رب العمل الأكبر إذا ما قورنت بمؤسسات وشركات القطاع الخاص

ويشمل القطاع العام الإدارات العامة التابعة مباشرة للوزارات، مؤسسات عامة كمؤسسة الكهرباء على سبيل المثال، البلديات وهي تتمتع ببعض الاستقلالية، الأسلاك العسكرية من جيش وقوى أمن، الأسلاك التربوية من أساتذة ومعلمين، وأسلاك دبلوماسية وغيرها

ويختلف حجم القطاع العام بين دولة وأخرى، فبعضها يميل إلى توسيع هذه الدائرة لتشمل كل القطاعات، ومنها الأنظمة الشيوعية الشاملة التي تضع الدولة فيها يدها على كل القطاعات فتديرها بنفسها انطلاقا من ملكيتها لها[2]

3- www.ministerecommunication.gov 2018/04/20 تاريخ النظر على الساعة 18.25.

[2] https://hrdiscussion.com/hr111952.html تاريخ النضر 09/05/ 2018 على الساعة 13:44.

9- منهج الدراسة:

المنهج المستخدم:

المنهج :"وأصلها يوناني وتعني البحث أو النظر أو المعرفة أو الطريق وبمعنى أخر لكلمة "نهج" تدل على الطريقة أو النهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب، ومنه فإن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة .[1]

عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة المتنوعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك .[2]

الطريق الذي يتبعه الباحث للكشف عن ظاهرة أو حل للمشكلة وفقا للأساليب العلمية .[3]

انطلاقا من الهدف العام والذي يتمثل في واقع القطاع السمعي البصري في الجزائر في ضل تجربة القطاع الخاص وبهذا فالمنهج المناسب لهذه الدراسة الوصفية هو المنهج المسح الوصفي كون هذه الدراسة تعد من الدراسات الوصفية التي تسعى لمعرفة الواقع العملي للإعلام السمعي البصري في الجزائر.

10-أدوات جمع البيانات :

الشائع حول أدوات البحث العلمي هي أنها تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر.

وفي دراستنا هذه استعنا بوسيلتي الاستبيان والمقابلة بشكل كبير نظرا لطبيعة الموضوع المعالج .

9-1- الاستبيان : هو مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو التعرف على أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين وهو "وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي معين عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد. [4]

---

[1] علي غربي :أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية،دار الفائز، قسنطينة،ط 2،2009 ،ص 71.
[2] محمد عبيدات وآخرون :منهجية البحث العلمي,دار وائل للنشر,عمان, 1999 ,ص35.
[3] إبراهيم بن عبد الله المسند وآخرون :المكتبة والبحث، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،السعودية، 2007 ،ص 17.
1 أحمد حلمي جمعة و آخرون: أساسيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و المالية و الإدارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،ط1 ،1999،ص194.

فالاستبيان هو مجموعة أسئلة محددة الإجابة مرتبطة يبعضها البعض من حيث الموضوع، وبصورة تكفل الوصول إلى المعلومات المنشودة نستنتج من العرض السابق أن الاستبيان هو أحد أدوات جمع البيانات الميدانية، وتتكون من مجموعة من الفقرات المصاغة على شكل سؤال، يقوم كل مشارك في عينة الدراسة بالا جابه عليها بنفسه دون مساعدة واستشارة من أحد [1]

وهو "وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي معين عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد[2]

ويعرف على أنه "مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو التعرف على أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين"

9-2-المقابلة :هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.[3]

وتعرف أيضا بأنها محادثة بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو عدة أشخاص.[4]

ويستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان[5]

11- مجتمع البحث:

هو مجموعة محدودة أو غير محدودة من المفردات والعناصر أو الوحدات حيث تنصب الدراسة في كون مجتمع البحث جميع مفردات الظاهرة المدروسة وهو المجموع الكلي للمفردات التي تخضع للدراسة في حين نأخذ عينة منه ويعرفها محمد عبد الحميد علا انه عدد محدود من المفردات

2محمد عبيدات - محمد أبو نصار - عقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي ، القواعد و المراحل و التطبيقات ،كلية الاقتصاد و العلوم
الإدارية الجامعة الأردنية، 1999، ص 66.

[2] محمد عبد الحميد : دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993 ،ص 183.

[3] أحمد طلعت البشيشي : الاتصال الجماهيري المجتمع المعاصر،دار المعرفة، الجامعة الأردنية،1999،ص 58.

[1] فاطمة عوض صابر،مرفت علي خفاجة:أسس ومبادئ البحث العلمي،ط1نمكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لإسكندرية،2002،ص 131.

[5] أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص286.

التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ويسجل من خلال هاذ التعامل البيانات الأولية المطلوبة ويشترط في هذا العدد أن يكون مماثل لمجتمع البحث في الخصائص والسيمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع [1]

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى استنتاج بخصوصها.[2]

ونظرا لكون عدد مفردات مجتمع البحث محدودة يمكن استقصاؤها خلال المدة المحددة فقد تم اختيار المسح الشامل لانجاز هذه الدراسة ،حيث تمثل مجتمع البحث في صحفيي ولاية ورقلة.

وتم تقديم الاستمارات للصحفيين واسترجعنا 26 استمارة سليمة ، حيث قمنا بحصر شامل لمجموع الصحفيين العاملن بالقطاع السمعي البصري في ورقلة .

12- مجالات الدراسة:

إن تحديد مجالات الدراسة هو من الخطوات المنهجية الهامة، ولقد اتفق كثير من المنشغلين في أن لكل دراسة مجالين رئيسين هما :المجال الجغرافي ، المجال ألزماني[3]

12-1-المجال الزماني :

تم الشروع في انجاز هذه المذكرة ابتدءا من شهر فيفري 2018 بعنوان واقع نشاط السمعي البصري في الجزائر في ضل تجربة القطاع الخاص وقسمت الدراسة إلى فصلين منهجي وآخر تطبيقي حيث تم جمع المادة العلمية بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبيان والمقابلة.

[1] محمد عبد الحميد: الرجع سبق ذكره،ص 133.

4 جارول مانهايم وريتشارد ريتش: التحليل السياسي الأمبريقي (طرق البحث في العلوم السياسية)، ترجمة عبد المطلب وآخرون، مركزا لبحوث السياسية،القاهرة،1991،ص170.

1 محمد شفيق: البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الجامعية)، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990،ص210.

12-2-المجال الجغرافي :

تم تحديد المجال الجغرافي للدراسة بإقليم ولاية ورقلة كولاية إستراتيجية في الجنوب الجزائري تعرف حركية اقتصادية واجتماعية تستقطب اهتمام الإعلام السمعي البصري العمومي والخاص في التغطية الإعلامية عبر محطة للتلفزيون الجزائري ومكاتب للقنوات الخاصة.

13-الدراسات السابقة:

إن كل عمل علمي يجب أن يكون قد سبقته جهود أخرى مجسدة في شكل دراسات

سابقة سواء كانت ميدانية أو مكتبية أو معلوماتية فهذه الدراسات تساعد الباحثين في تكوين إلهامات حول وضع فروضهم الخاصة بظواهرهم التي سيدرسونها، ولا تقتصر على الفروض فقط بل تتعداه إلى الإشكالية أو مناهج الدراسة، النتائج، المراجع،... الخ.

ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في دراستنا والتي تناولت واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر نجد:

أ-الدراسة الأولى : مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر للطالبتين حاسيبة بالعالم وثرية بوستة تحت عنوان **(واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية)** حيث تطرقت الدراسة للإشكالية التالية وهي

كيف تم تأطير القطاع السمعي البصري في الجزائر من قبل المشرع الجزائري؟ وكيف كان انعكاس الممارسة الميدانية على النصوص القانونية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي:

1-كيف أطر المشرع الجزائري الأرضية القانونية لتنظيم القطاع السمعي البصري؟
2-كيف ساهم مجال الإعلام السمعي البصري في تكريس حرية الرأي والتعبير في الجزائر؟
3-ما هي العوائق التي تواجه الإعلام السمعي البصري في الجزائر؟

كما انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

1-المشرع الجزائري وضع قاعدة قانونية صارمة ومضبوطة لسلامة تسيير قطاع السمعي البصري.

2-فتح مجال قطاع السمعي البصري دعم من الحرية الإعلامية- .

3-عدم انفتاح قطاع الإعلام السمعي البصري يرجع إلى عدة عوائق.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي.

"فالمنهج الوصفي يهدف إلى جمع البيانات الدقيقة عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها

في ظروفها الراهنة، ويحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها.

وخلصت الدراسة في الأخير الى النتائج التالية وهي :

- صدور التشريعات الإعلامية واكب التطورات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، والتي ارتبطت بالتوجه العام للدولة عبر مراحل وذلك من الإعلام الثوري إلى الإعلام الرقمي إلى الإعلام ألتعددي؛
- قانوني الإعلام 10 - 12 و12 - 12 ، جاءا لتأسيس سياسة إعلامية جديدة رغم أنها في بادئ الأمر لم ترضي المهنيين، ولم تكن في مستوى تطلعاتهم ورغم هذا مازال أصحاب المهنة ينتظرون الكثير من المشرع
- الإعلام السمعي البصري في الجزائري نتاج لمحاولات نجحت في بعض الأحيان وفشلت
- في أحيان أخرى، وذلك لأن الإعلام يتأثر سلبا وإيجابا بالبيئة السياسية بشكل كبير؛
- فتح قطاع الإعلام السمعي البصري في الجزائر خطوة بداية لمشوار طويل لكن ما زال يحتاج للعديد من التشريع الذي يعد مصدر التطوير والتنظيم، وكذلك من أصحاب الاختصاص لرفع التحدي والوصول بالإعلام الجزائرية إلى نصاب الدول المتطورة

مناقشة الدراسات السابقة:

إن اطلاع الباحث علا الدراسات السابقة سيؤدي به إلى ما يبحث عنه من بيانات تساعده على تفسير الظاهرة التي أثارت حيرته وان الدراسات السابقة التي تناولناها في دراستنا يمكن حصر النتائج التي توصلنا إليها في نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراستين.

حيث يمكن أن نسجل بخصوص هذه الدراسة الملاحظات التالية:

تختلف هذه الدراسة عن موضوع دراستنا من ناحية العنوان حيث تبحث هذه الدراسة عن واقع السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية بينما نحن تطرقنا في دراستنا إلى الحديث عن(**واقع القطاع السمعي البصري في الجزائر في ظل تجربة القطاع الخاص)** و كان التشابه في الإجراءات المنهجية حيث اعتمدت الباحثتين في دراستهما على المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لأنه يخدم دراستهما نفس الأسلوب الذي اخترناه في دراستنا، من ناحية استخدام أدوات جمع البيانات فكانت متشابهة أيضا بحيث استخدمنا الاستبيان والمقابلة لكن الاختلاف في أن الدراسة السابقة أضافت الملاحظة العلمية أما في دراستنا فاعتمدنا على استمارة الاستبيان والمقابلة أما فيما يخص العينة نجد اختلاف أيضا ففي الدراسة السابقة تمثلت العينة في النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الإعلام السمعي البصري أما فيما يخص دراستنا لدينا مجتمع دراسة متمثل في الصحافيين المتواجدين في المحطة التلفزيونية في ورقلة إضافة إلى بعض الصحفيين العاملين في القنوات الخاصة.

ب-الدراسة الثانية :

قامت بها الطالب رمضان بالعمري، التي كانت تحت عنوان:**القطاع السمعي البصري في الجزائر (إشكالات الانفتاح)**،في جامعة الجزائر، وقد كانت سنة 2011 -2012، ولقد كانت هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تكنولوجيات واقتصاديات وسائل الإعلام، بجامعة الجزائر3.

إشكاليتها حول انغلاق التلفزيون السمعي البصري على نفسه وعدم انفتاحه على المجتمع.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

فرضيات الدراسة:

1-احتكار السلطة للتلفزيون يجسد التلفزيون الحكومي وليس العمومي.
2-الممارسة أسياسية للحكومة احتكارية ولا تدفع باتجاه المنافسة في وسائل الإعلام.
3-الممارسة الإعلامية للتلفزيون لا تجسد الخدمة العمومية.
4-تجربة الانفتاح في الصحافة المكتوبة خلقت الخوف لدى السلطة من تكرارها في التلفزيون.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج المسحي، لأنه قائم على تصوير الظاهرة وتحليلها وتفسيرها في إطار وضعها الراهن.

أدوات جمع البيانات:

وظف الباحث في دراسته عدة أدوات تمثلت في الملاحظة والمقابلة ، وكذلك الاستبيان.

عينة الدراسة:

اعتمدتالباحث في دراسته على العينة العرضية والتي شملت جمهور التلفزيون الجزائري المختلف، الموزع على مختلف فئات المجتمع ليشمل عدد من طلبة بعض الكليات في جامعة الجزائر وبعض المحررين الصحفيين، وعامة الناس في شوارع العاصمة، وذلك في فترة ممتدة بين سنتي2011 و 2012

نتائج الدراسة :

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في :

التلفزيون الجزائر يحظى بنسبة كبيرة من المشاهدة لدى الجمهور لكنه غير ا رض عليه؛

- التلفزيون الجزائري يهتم ببناء الدولة على حساب بناء المجتمع، وكذلك يسعى لخدمة وإرضاء المسؤول على حساب المواطن .
- التلفزيون الجزائري هو تلفزيون حكومي وليس عمومي.
- التلفزيون الجزائري ينحاز بشدة إلى تقديم الأخبار التي تخص نشاطات الحكومة وتخصيص حيز صغير لمشاكل المواطنين؛
- يتم الاهتمام بالتسويق المادي للتلفزيون الجزائري وليس بالمنتج الذي يقدمه التلفزيون في حد ذاته.
- تمسك السلطة بفكرة أن التلفزيون هو وسيلة حكم وليس إعلام، حتى وان حاولت إيهام الرأي العام بأنه مجرد وسيلة إعلام.

مناقشة الدراسة السابقة :

تختلف هذه الدراسة عن موضوع دراسة التي قمن بها من ناحية العنوان حيث كان عنوانها:**القطاع السمعي البصري في الجزائر (إشكالات الانفتاح) فيما** تطرقنا في مذكرتنا إلى **واقع التجربة القطاع الخاص**.ويظهر الاختلاف كذلك في أدوات جمع البيانات حيث اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة رئيسية بالإضافة إلى المقابلة ، بينما اعتمدت الطالبة رمضان بالعمري في دراستها على أداة الملاحظة كأداة رئيسية بالإضافة إلى المقابلة والاستبيان ،وشابهت دراسة الطالبة رمضان بالعمري دراستنا في المنهج المستخدم حيث اعتمدت على المنهج المسحي واختلفنا كذلك في عينة الدراسة حيث اخترنا أن تكون عينتنا قصديه متمثلة في الصحفيين العاملين بالقطاع السمعي البصري في القطاع العمومي متمثلة في التلفزيون الجزائري بورقلة ، وبعض الصحفيين العاملين في القطاع ، بينما اعتمدت الباحثة في دراستها على العينة العرضية والتي شملت جمهور التلفزيون الجزائري المختلف، الموزع على مختلف فئات المجتمع ليشمل عدد من طلبة بعض الكليات في جامعة الجزائر وبعض المحررين الصحفيين، وعامة الناس في شوارع العاصمة، وذلك في فترة ممتدة بين سنتي2011 و 2012

14-صعوبات الدراسة

لكل بحث علمي مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه القائم بإعداد البحث، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة هي:

1-قلة المراجع المتعلقة بدراسة واقع الإعلام السمعي البصري وصعوبة الحصول عليها .

2-صعوبة التواصل مع الصحفيين والتجاوب السلبي لبعضهم .

3- التعقيدات الإدارية من قبل المؤسسات الإعلامية وكذا عدم تجاوب أفراد العينة مع أسئلة استمارة الاستبيان بالشكل اللازم.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

الجداول التالية تتناول المحور الأول للاستبيان وتعرف عينة البحث وتوزيع أفرادها حسب المتغيرات السوسيوديمغرافية الدراسة.

الجدول رقم 1: يمثل توزيع الصحفيين حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	18	%69.23
أنثى	8	%30.77
المجموع	26	%100

تظهر نتائج الدراسة الميدانية أن اغلب المبحوثين من جنس الرجال ،البالغ عددهم 18 صحفيا من مجموع 26 ، أي ما يمثل نسبتهم69.23% ، بينما في المقابل بلغ عدد الصحفيات 08 أي ما نسبتهن 30.77% من المجموع الكلي ، وهي النسبة التي قاربت نتائج التحقيقات التي أجراها

وتعود سيطرة العنصر الرجالي على القطاع الإعلامي السمعي البصري لعدة اعتبارات منها خصوصية مهنة الصحافة التي تتميز بكونها مهنة المتاعب حيث أنها تتطلب تنقلات مختلفة ومتكررة طوال الوقت الآمر الذي تعجز عنه الصحفيات وهذا ما يدفع بالمؤسسات الإعلامية أن تعتمد على العنصر الرجالي للقيام بتلك الإعمال ، هذا ما يقلل من فرصة التوظيف في المؤسسات الإعلامية للعنصر النسوي .

الجدول رقم 2:يمثل توزيع الصحفيين الجزائريين حسب متغير الخبرة المهنية.

الأقدمية في المهنة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	07	%27
من5 إلى 10 سنوات	11	%42
أكثر من 10 سنوات	08	%29
المجموع	26	100%

يتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية في الجدول أعلاه إن النسبة الكبيرة من افرد مجتمع البحث المدروسين يملكون خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات يمثلون ما نسبة 42% أي 11 صحفي ، وكانت نسبة 29% للعاملين أكثر من 10 سنوات في المجال ، أما نسبة 27% فكانت للعاملين اقل من 5 سنوات .

ولعل هذا ما يثبت بحث المؤسسات الصحفية عن الاستقرار والثبات في نشاطها ونشاط صحفيها من خلال محاولة توفير كل الضر وف الملائمة لأداء المهنة الصحفية ، وللإشارة فهذه النتائج تتقارب مع نتائج دراسة الباحثة آمال معيزي التي اظهر اكبر نسبة من عينة بحثها أكدت أن من كانت خبرتهم المهنية تفوق الخمس سنوات كانت نسبهم 43.33 ، تلتها نسبة 36.34 ممن لهم أكثر من 10 سنوات [1]

الجدول رقم3 : يمثل توزيع الصحفيين الجزائريين حسب متغير الوظيفة الإدارية

الوظيفة الإدارية	التكرار	النسبة
صحفي	22	%84.61
رئيس تحرير	03	%11.53
رئيس قسم	01	%3.85
المجموع	26	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن اكبر نسبة من مجتمع البحث كانت من الصحفيين حيث بلغ عددهم 22 صحفي أي ما نسبته 84.61% ، وبلغت نسبة رؤساء التحرير 11.53% ، إما نسبة رؤساء الأقسام فكانت 3.85% ، كل هذه النتائج تبين أن المؤسسات الإعلامية تعتمد بشكل كبير على الصحفيين .

[1] أمال معيزي التشريع الإعلامي الحديث في الجزائر و أثره على الممارسة المهنية للصحفيين ص 19

وترجع هذه النتائج إلى كون المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية تعتمد على الصحفيين بشكل كبير لأنها الوظيفة الأكثر في القطاع الإعلامي ولان الصحفيين هم الأكثر نشاط وبحثا عن الأخبار والأحداث

وقد تعود نتائج هذه الدراسة بدرجة أولى إلى سعي المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية للاستقرار والثبات في نشاطها وتواجدها الإعلامي بعد المراحل الصعبة التي مرت بها ،وتعتمد على الصحفيين بصفة اكبر لأنها الوظيفة الأكثر في القطاع الإعلامي ولكون المؤسسات الإعلامية تعتمد بشكل كبير على الصحفيين هذا ما يسمح لهم بتقديم خدمات إعلامية ترقى لمستوى تطلعات تلك المؤسسات.[1]

1.عرض بيانات الدراسة الميدانية للمحور الثاني من استمارة الاستبيان وتحليل نتائجها:

عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: مساهمة فتح القطاع الإعلامي الخاص في الجزائر في تطوير المشهد الإعلامي وتحليل نتائجها.

السؤال الرابع: هل قدم القطاع الإعلامي الخاص الإضافة للساحة الإعلامية الجزائرية

الجدول رقم 4: إسهامات القطاع الإعلامي الخاص في الساحة الإعلامية الجزائرية .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	24	%92.31
لا	02	%07.69
المجموع	**26**	**%100**

1 مصطفى ثابت :علاقة المراسل الصحفي بمصادر الأخبار وتأثيرها على ممارسة المهنة ،دراسة مسحية لعينة من المراسلين محلين من الشرق الجزائري ، رسالة ماجستير تخصص وسائل الإعلام والمجتمع ، جامعة بسكرة 2011/2010،ص115.

يتبين من خلال نتائج الجدول الذي أمامنا أن أغلبية الصحفيين اختاروا الإجابة بنعم لكون القطاع الإعلامي الخاص قدم إضافة نوعية للساحة الإعلامية الجزائرية وكان عددهم 24 صحفي بنسبة 92.31% ، بينما اختار صحفيان الإجابة بلا وكانت نسبتهم 07.69%.

وهذا راجع لان القطاع الإعلامي الخاص هو إضافة بحد ذاتها للساحة الإعلامية الجزائرية لكونه ألغى احتكار القطاع العمومي لمصادر المعلومات وكذا إتاحة فرص اكبر لطرح قضايا لم يذكرها القطاع العمومي آو لم يعطيها اهتمام كبير وتبرز هذه الإضافة التي قدمها الإعلام الخاص في تنوع المواضع وكذالك تعدد القنوات الخاصة وهذا من شانه أن ينافس به القطاع العمومي وإنتاج زخم كبير من المعلومات.[1]

ومن بين أهم الإضافات التي قدمها القطاع الإعلامي الخاص تلك القنوات المختصة التي سمحت للجمهور الجزائري متابعة أخبار بلده من قنوات جزائرية ، حيث انه في وقت سابق كان يستقيها من قنوات أجنبية . [2]

السؤال الخامس : هل هناك تنوع في المادة الإعلامية وأساليب معالجتها في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي ؟

الجدول رقم 5 : يوضح التنوع في أساليب معالجة المادة الإعلامية بين القطاع العمومي والخاص .

البـــــــدائل / الإجـــــــابة	التكرار	النسبة
نعم	20	%76.92
لا	06	%23.08
المجموع	**26**	**%100**

[1] مقابلة مع السيد غراب الشيخ: رئيس تحرير التلفزيون الجزائري ورقلة، 02ماي 2018،10:30

[2] مقابلة مع السيد بن جدو علي ، صحفي بقناة الشروق نيوز ، ورقلة 03 ماي 2018، 10:20.

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن هناك تنوع في المادة الإعلامية وأساليب معالجتها في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي كانت نسبتهم اكبر حيث بلغت 73.08% وهذا راجع لان القطاع الخاص قدم العديد من المواد الإعلامية بأشكال جديدة وطرق معالجة مختلفة عن القطاع العمومي ، إما نسبة من أجابوا بلا فكانت 26.92% حيث أنهم لا يرون أي تنوع في المادة الإعلامية ولا في طرق معالجتها .

نستنتج من خلال إجابات الصحفيين إن اغلبهم يرى إن هناك تنوع كبير في المادة الإعلامية وهذا

راجع لاختلاف طرق معالجة القضايا من قناة لأخرى وكذا تنوع الآراء حولها الشيء الذي لا يوجد في القنوات العمومية التابعة للدولة فطرق المعالجة مختلفة عن بعض و أيضا مجال المعالجة مختلف فالوقت الذي تستغرقه معالجة موضوع ما في القنوات الإعلامية الخاصة اكبر بكثير منه في القنوات العمومية وبالتالي فالقنوات الخاصة تسمح بمعالجة من جميع النواحي على عكس القنوات العمومية التي تكتفي بمعالجة سريعة وغير مفصلة ، والقنوات العمومية تلتزم بخط افتتاحي يمثل النظام الحاكم فتعمل على تلميع صورته على عكس القنوات الخاصة التي تتباين من ناحية خطها الافتتاحي من مؤيد للنظام الى شبه معارض له[1] .

السؤال السادس : هل تعتقد أن القطاع الإعلامي الخاص بالجزائر قادر على الرفع من مستوى أدائه؟

[1] مقابلة مع السيد بن جدوا على ، صحفي بقناة الشروق نيوز ، ورقلة 03 ماي 2018، 10:20.

الجدول رقم 6: يوضح قدرة قطاع الإعلام الخاص في الجزائر الرفع من مستوى أدائه المهني .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	16	%61.54
لا	10	%38.46
المجموع	**26**	**%100**

حسب بيانات الجدول فإن القطاع الإعلامي الخاص في الجزائر قادر على الرفع من مستوى أدائه وذلك حسب رأي المبحوثين حيث اختار 16 صحفي الإجابة بنعم وكانت نسبتهم 61.54% ، واختار عشرة صحفيين الإجابة لا ونسبتهم هي 47.46%.

إن القطاع الإعلامي الخاص في الجزائر يعتبر قطاع حساس يسعى دوما إلى الرفع من مستواه وتقديم الأفضل في المجال الإعلامي، وقد يرجع ذلك إلى الإمكانيات التي يمتلكها القطاع الخاص وكذالك الكادر البشري لذي يملك خبرة كافية تأهله لتوسيع نشاط السمعي البصري في الجزائر وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص للاستثمار في هذا القطاع.

السؤال السابع : برأيك هل حقق القطاع السمعي البصري الخاص الأهداف المنتظرة منه بشكل؟

الجدول رقم 7:يبين مدي تحقيق القطاع السمعي البصري للأهداف المنتظرة منه .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
ضعيف	02	%07.69
متوسط	18	%69.24
جيد	06	%23.07
المجموع	**26**	**%100**

يظهر من خلال نتائج الجدول أن اغلب الصحفيين اختاروا الإجابة بمتوسط وكان عددهم 18 صحفي بنسبة بلغت 69.24% ، وستة صحفيين اختاروا الإجابة بجيد وكانت نسبتهم 23.07% ، وأخيرا اختار صحفيان الإجابة بضعيف بنسبة 07.69% .

ويمكن القول أن القطاع الخاص لم يحقق الكثير من الأهداف بل كانت متوسطة وهذا ما أكدته آراء الصحفيين وذلك راجع إلى كون القطاع الخاص حديث وجديد في الجزائر لكن مع مرور وقت قد يتمكن القطاع الخاص من تحقيق الكثير من الأهداف ومواكبة التطور الحاصل عربيا وعالميا .

إن الجو الذي جاء فيه فتح القطاع السمعي البصري هو جو فوضى إلا انه استطاع أن يرجع المشاهد الجزائري إلى أن يتابع أخبار بلاده من خلال هذه القنوات ، ووصول هذه القنوات إلى نقاط أوسع في الجزائر العميقة وطرح قضايا كانت مبهمة كقضية خطف الأطفال التي أثارتها العديد من القنوات الخاصة وعرفت تجاوب معها من قبل المشاهدين الجزائريين .[1]

عرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث:المنافسة بين القطاعين العمومي و الخاص في ظل الإمكانيات المتاحة وتحليل نتائجها.

السؤال الثامن : ما رأيك في مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي ؟

[1] مقابلة مع السد بكاري عبد العالي ، صحفي بقناة نوميديا نيوز ،ورقلة 04 ماي 2018،11.30.

الجدول رقم 8: :يبين رأي الصحفيين في مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
ضعيف	04	%15.38
متوسط	15	%57.69
جيد	07	%26.93
المجموع	**26**	**%100**

يبين الجدول رأي الصحفيين في مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي ، حيث اجابة15 صحفي بالإجابة متوسط مناسبته 57.69% ، يليه سبعة صحفيين اختاروا الإجابة جيد ما نسبته 26.93% ، وأخيرا أجاب أربعة صحفيين الإجابة ضعيف أي مناسبته 15.38% .

نستنتج من خلال إجابات المبحوثين ان مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي متوسطة وهذا راجع لحداثة القطاع الخاص ولان القطاع العمومي يملك خبرة كبيرة في المجال الإعلامي السمعي البصري ، فالقطاع العمومي لديه الخبرة في المجال وكذي الدعم المادي الكبير من الدولة .

يسعى القطاع الإعلامي العمومي في الجزائر إلى تحري المصداقية التامة في نقل الأخبار حيث انه لا يعتمد على مصادر مشكوك في صحتها ، فيما يعتمد القطاع الإعلامي السمعي البصري الخاص بشكل كبير على صحافة المواطن التي تغيب عليها المصداقية والاحترافية حيث أن اغلب الأخبار التي تنشرها هي أخبار مثيرة أو مغلوطة ، إلا أن الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص تعتبر إثراء أيضا لطرح العديد من وجهات النظر المختلفة.[1]

[1] مقابلة مع السيد بن جدوا على ، صحفي بقناة الشروق نيوز ، ورقلة 03 ماي 2018، 10:20.

السؤال التاسع : هل كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص تمكنه من منافسة القطاع العمومي؟

الجدول رقم 9 : يظهر رأي الصحفيين في كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص.

البـــــدائل / الإجـــــابة	التكرار	النسبة
نعم	14	%53.85
لا	12	%46.15
المجموع	**26**	**%100**

من خلال نتائج الجدول اختار 14 صحفي الإجابة بنعم على أن كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص تمكنهم من منافسة القطاع العمومي وكانت نسبتهم 53.85% ، واختار 12 صحفي الإجابة بلا على نفس السؤال وكانت نسبتهم 46.15% .

نستنتج من خلال إجابات المبحوثين أن كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص تمكنهم من منافسة القطاع العمومي وهذا راجع إلى تقلد صحفيي القطاع الخاص أكثر من وظيفة داخل المؤسسة والذي يزيد من خبرة وكفاءة الصحفي واستمرار العمل والسبب الثاني هو حرية العمل الصحفي في القطاع الخاص وطريقة تعامله في جمع المعلومة .

السؤال العاشر : هل ما يملكه القطاع الخاص من بنية تحتية قادر على منافسة القطاع العمومي ؟

الجدول رقم 10: رأي الصحفيين في البنية التحتية للقطاع السمعي البصري الخاص.

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	07	%26.92
لا	19	%73.08
المجموع	**26**	**%100**

يهدف هذا السؤال إلى معرفة رأي الصحفيين في ما يملكه القطاع الخاص من بنية تحتية وهل هو قادر على منافسة القطاع العمومي أم لا و من خلال نتائج الجدول الذي أمامنا يتبين لنا أن 15 صحفي اختاروا الإجابة بلا وكانت نسبتهم 57.69% ، واختار 11 صحفي الإجابة نعم وكانت نسبتهم 42.31% .

نستنتج أن ما يملكه القطاع الخاص من بنية تحتية غير كفيل بمنافسة القطاع العمومي لعدة اعتبارات منها مصادر التموين المادي المحدودة مقارنة بالقطاع العمومي وما تملكه من خبرة في الميدان الإعلامي ، غير أن القطاع الخاص يمكنه الرفع من مستواه ومقارعة القطاع العمومي إذا حاول تطوير بنيته التحتية مع مرور الوقت.

السؤال الحادي عشر : هل يستطيع قطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع عالميا؟

الجدول رقم 11: رأي الصحفيين في قدرة القطاع السمعي البصري على التطور.

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	10	%38.46
لا	16	%61.54
المجموع	**26**	**%100**

تظهر نتائج الجدول رأي الصحفيين في قدرة القطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر على مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع عالميا ، حيث أجاب 16 صحفي بلا وكانت نسبتهم 61.54% ، فيما اختار 10 صحفيين الإجابة بنعم وكانت نسبتهم 38.46% .

نستنتج من خلال إجابات المبحثين أن القطاع الخاص يفتقر للخبرة التي تجعله يواكب التطورات التي يشهدها العالم إلا انه يمكنه استفادت من التجارب السابقة في المجال الإعلامي وكذا مواكب التطور الذي يشهده القطاع العالمي.

من حيث الكادر البشري يستطيع القطاع السمعي البصري مواكبة التطورات الإعلام العالمي بالنظر لأنه يملك مجموعة من الكفاءات تسمح له بالتطور أكثر ، أما من ناحية الإمكانيات المادية فلا يزال القطاع بعيد عن التطورات العالمية ، وهذا راجع لشح الموارد المادية التي من شانه مساعدة القطاع على التطور أكثر من خلال توسيع نشاطها والاستثمار أكثر في المجال الإعلامي .[1]

عرض النتائج المتعلقة بالمحور الخامس: التحديات التي تواجه نشاط الاعلام السمعي البصري في الجزائر وتحليل نتائجها.

السؤال الثاني عشر : هل ترى أن القيود و الضغوطات تعرقل نشاط السمعي البصري في الجزائر ؟

الجدول رقم 12:يبين رأي الصحفيين في القيود والضغوطات المفروضة على القطاع .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
دائما	18	%69.23
أحيانا	07	%26.92
نادرا	01	%03.85
المجموع	26	%100

من خلال نتائج الجدول يتبين أن اغلب الصحفيين متفقون على أن القيود والضغوطات تعرقل نشاط السمعي البصري في الجزائر بشكل دائم وكان عددهم 18 صحفي وكانت نسبتهم 69.23% ، واختار سبعة صحفيين الإجابة أحيانا وكانت نسبتهم 26.92% ، وأخيرا اختار صحفي واحد الإجابة نادرا وكانت نسبته 03.85% .

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك قيود وضغوطات تعرقل نشاط السمعي البصري تلك العراقيل والمتمثلة في القوانين الصارمة والتي تحد من هامش الحرية لدى الصحفيين وكذا ضغوط السلطة المتكررة على الصحفيين الشيء الذي يجعل من العمل الإعلامي جد صعب خاصة مع غياب سلطة

[1] مقابلة مع السيد بن جدو على صحفي بقناة الشروق نيوز ورقلة 03 ماي 2018 10:20

تراقب العمل الإعلامي لديها الاستقلالية التامة في تسير هذا القطاع حيث أن السلطة تحكم القبضة على القطاع الإعلامي السمعي البصري.

السؤال الثالث عشر: رتب حسب الأولوية المعيقات الاقتصادية التي تؤثر على قطاع السمعي البصري في الجزائر.

الجدول رقم 13:يبين ترتيب المعيقات الاقتصادية حسب رأي المبحوثين.

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
احتكار الإشهار	12	%46.15
التموين	08	%30.77
نظام الضرائب	04	%15.38
نظام التأمينات الاجتماعية	02	%07.70
المجموع	26	%100

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن اكبر معيق اقتصادي يؤثر على القطاع السمعي البصري هو احتكار الدولة للإشهار ، حيث اختار 12 صحفي بنسبة46.15% ، يليه التموين حيث اختاره 8 صحفيين بنسبة30.77، واختار 4 الصحفيون نظام الضرائب، وأخيرا اختار صحفيان نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 07.70% .

إن شح الموارد المادية هو اكبر معيق لتقدم القطاع الإعلامي السمعي البصري في الجزائر، حيث أن الدولة لم تسمح للمؤسسات الإعلامية أن تكتسب عائدات كبيرة بسبب القيود والضغوطات الكبيرة التي تفرضها على الإشهار في الجزائر مما يجعل المعلنين يترددون في التعامل مع القنوات الخاصة في هذا الجانب ، وكذا البيروقراطية الحاصلة في توزيع عائدات الإشهار حيث أن السلطة هنا تفرض على المؤسسات الإعلامية الرضوخ لبعض مطالبها حتى تستفيد من عائدات الإشهار، وهذا ما أكدته مقابلة مع مقابلة مع السيد بن جدو على صحفي بقناة الشروق نيوز[1] .

[1] مقابلة مع السيد علي بن جدوا صحفي قناة الخبر بورقلة 03 ماي 2018

السؤال الرابع عشر : هل يعاني قطاع السمعي البصري الخاص من ضعف وتأخر التكوين في تدريب وتكوين لموارده البشرية ؟

الجدول رقم 14: وجود مشاكل يعاني منها قطاع السمعي البصري الخاص.

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	18	%73.08
لا	08	%26.92
المجموع	26	%100

يتبين من خلال نتائج الجدول أن اغلب الصحفيين اختاروا الإجابة نعم كون القطاع السمعي البصري الخاص يعاني من ضعف وتأخر في تدريب وتكوين للموارد البشرية وكان عددهم 18 صحفي بنسبة تقدر ب 73.08%، واختار 08 صحفيين الإجابة بلا وكانت نسبتهم 26.93% .

بالرغم من قلة الخبرة للقطاع الإعلامي السمعي البصري الخاص إلا انه استطاع أن يسترجع مشاهدين جزائريين كان اغلبهم يستقي أخبار بلده من الخارج ، إلا انه يفتقر لتكوين و تدعيم موارده البشرية من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية في المجال السمعي البصري ومحاولة نقل خبراتها للجزائر .[1]

[1] مقابلة مع السد بكاري عبد العالي صحفي بقناة نوميديا نيوز بورقلة 04ماي 2018، 11.30

السؤال الخامس عشر : هل بإمكان قطاع السمعي البصري امتلاك بنية تحتية تسمح له بمواكبة التطورات في هذا المجال ؟

الجدول رقم 15: يوضح إمكانية امتلاك بنية تحتية قوية لقطاع السمعي البصري في الجزائر.

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	12	%46.16
لا	14	%53.84
المجموع	**26**	**%100**

من خلال نتائج الجدول الذي أمامنا يتضح أن 14 صحفي اختاروا الإجابة بلا لكون القطاع السمعي البصري بإمكانه امتلاك بنية تحتية تسمح له بمواكبة التطورات في هذا المجال أي ما نسبته 53.84% ، و12 صحفي اختاروا الإجابة نعم بنسبة تقدر ب 46.16%.

والملاحظ من خلال الجدول انه هناك انقسام بين الصحفيين حول إمكانية امتلاك القطاع السمعي البصري في الجزائر لبنية تحتية تسمح له بمواكبة التطورات في هذا المجال ، خاصة وان بعض الدول العربية والعالمية عرفت تطورات كبيرة في هذا المجال حيث أنها استطاعت المضي قدما في هذا المجال وتحقيق طفرة سواء في قيمة ما تقدمه من إنتاج إعلامي وكذا في بنيتها التحتية القوية .

وأشار الصحفي علي بن جد والى أن البنية التحتية للقطاع السمعي البصري في الجزائر ضعيفة بسبب الوضع الاقتصادي الذي يعيش مرحلة من التقلبات وانه لا توجد قوانين واضحة ومضبوطة في تسير القطاع وحتى سلطة ضبط السمعي البصري التي بقي دورها غير واضح في الواقع [1]

السؤال السادس عشر : برأيك ما هي السبل الأنجع للنهوض بهذا القطاع ؟

[1] مقابلة مع السيد :علي بن جدوا ، صحفي قناة الخبر ،ورقلة ،03 ماي 2018.

الجدول رقم 16: يبين السبل الأنجع للنهوض بالقطاع السمعي البصري في الجزائر .

البدائل / الإجابة	التكرار	النسبة
التكوين المستمر واستثمار الكفاءات	12	%46.15
تخفيف القيود والضوابط السياسية	11	%42.30
الاستفادة من الخبرات العالمية	03	%11.55
المجموع	**26**	**%100**

تبين نتائج الجدول الذي أمامنا إجابات المبحثين حيث كانت اجابات12 صحفي بان التكوين المستمر والكفاءات له دور في النهوض بالقطاع بنسبة 46.15% بينما كانت إجابات 11 بان تخفيف القيود والضوابط السياسية يعمل على النهوض بالقطاع بنسبة 42.30% و أخيرا كانت إجابات ثلاث صحفيين بان الاستفادة من الخبرات العالمية لها دور في النهوض بهذا القطاع بنسة11.55% .

أن المهنية هي أساس أي عمل صحفي ناجح أولا وكذلك التدريب والتكوين المتواصل، التدريب لأن الشاب المتخرج من الجامعة لا يملك الخبرة اللازمة إذا لم يتلق التدريب اللازم، وهو ضروري حتى يبدأ مسيرته المهنية على أسس سليمة، بالتالي ما ينقص الإعلام الجزائري هو مزيد من الجدية في الحرص على توخي المهنية ، ثم الحرص على تكوين وتدريب الصحفيين، ولا يجب أن نعتبر ذلك عبئا ماليا، بل هو استثمار يعود بالفائدة على المؤسسة الإعلامية، وأن ما يُستثمر من أموال سيخلق جيلا جديدا ومتمكنا من الصحفيين يتماشى والمقتضيات الحديثة للمهنة التي تصنع إعلاما في مستوى التطلعات المحلية والأجنبية.[1]

[1] مقابلة مع السد بكاري عبد العالي صحفي بقناة نوميديا نيوز بورقلة 04ماي 2018 على الساعة 11.30

ويجب أيضا تخفيف القيود والضوابط التي تضبط عمل هذا القطاع بإعطاء حرية حقيقية وليست صورية للصحفيين حتى يتمكنوا من العمل و الارتقاء بهذا القطاع ، كذالك الاستفادة من الخبرات العالمية للدول التي لها خبرة في المجال السمعي البصري ومحاولة نقل نجاحاتها للجزائر .[1]

[1] مقابلة مع السيد بن جدوا على صحفي بقناة الشروق نيوز ورقلة 03 ماي 2018 على الساعة10:20

نتائج الدراسة:

وتم صياغتها في ثلاث محاور وفق استمارة استبيان الأول شمل مدى مساهمة القطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر وتطوير المشهد الإعلامي أما المحور الثاني تحدث على المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص في ظل الإمكانيات المتاحة كما احتوي المحور الثالث على التحديات التي تواجه نشاط السمعي البصري.

وهذه النتائج تهدف بشكل عام إلى معرفة واقع قطاع السمعي البصري في الجزائر والتحديات التي تواجه هذا القطاع والظروف والعوامل التي أدت بالجزائر إلي فتح قطاع السمعي البصري الخاص ويمكن عرض النتائج كالتالي:

1- تظهر النتائج أن قطاع السمعي البصري الخاص قدم الإضافة للساحة الإعلامية الجزائرية وهذا ما أكدته إجابة اغلب المبحثين بنسبة بلغت 92.31 حيث سمح للجمهور الجزائري متابعة إخبار بلده من خلال قنوات جزائرية .

2- تظهر نتائج الدراسة أن هناك تنوع في ما يخص المادة الإعلامية وأساليب معالجتها في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي، وهذا ما أكدته إجابة اغلب المبحثين بنسبة بلغت 76.02%وهذا راجع إلي تنوع مصادر استقاء الأخبار وجمع المعلومات وبثها إلي الجمهور في أكثر من قناة على قرار القطاع العمومي.

3- تؤكد نتائج الدراسة على أن قطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر قادر على الرفع من مستوى أدائه هو هذا حسب رأي اغلب المبحثين بنسبة بلغت 61.54%،وهذا شريطة ان يتوفر له جو ملائم متمثل في الدعم المادي وكذا تأطير الكادر البشري.

4- تبين نتائج الدراسة أن قطاع السمعي البصري الخاص لم يحقق الكثير من الأهداف بل كانت متوسطة حسب إجابة اغلب الصحفيين بنسبة بلغت 69.29% وهذا كون القطاع مازال قطاعا جديدا في الجزائر ولكن مع مرور الوقت قد يكسب الكثير من الخبرة ويحقق الأهداف المرجوة منه.

5- كشفت نتائج الدراسة أن الخدمة التي يقدمها قطاع السمعي البصري الخاص مقارنة بالقطاع العمومي هي خدمة متوسطة حسب إجابة المبحثين بنسبة بلغت 57.69% وهذا راجع لكون القطاع الخاص مازال محل تجربة في الجزائر واعتباره قطاع فتي .

6- يتضح من خلال نتائج الدراسة أن كفاءة وخبرة صحفيي القطاع الخاص تمكنهم من منافسة القطاع العمومي وهذا ما أظهرته إجابة المبحثين بنسبة بلغت 53.58% والسبب يرجع إلي تقلد صحفيي القطاع لأكثر من مهمة ووظيفة داخل المؤسسة الإعلامية والحرية الكاملة للصحفي القطاع الخاص في طريقة جمع المعلومات وطريقة التعامل معها

7- أظهرت نتائج الدراسة أن ما يملكه القطاع الخاص من بنية تحتية لا تمكنه من منافسة القطاع العمومي وهذا ما كدت عليه إجابة اغلب المبحثين بنسبة بلغت 73.68% وهذا راجع إلي نقص الدعم والتموين الذي يعاني منه القطاع الخاص.

8- من خلال نتائج الدراسة يظهر أن اغلب المبحثين اختاروا الإجابة التي توضح عدم قدر القطاع الخاص مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع عالميا والتي كانت نسبتهم تقدر ب61.54% وهذا راجع إلي نقص الخبرة ،إلا انه قد يستطيعا في المستقبل مواكبة التطورات إذا اكتسب الخبرة اللازمة.

9- نستنتج من خلال نتائج الدراسة أن القيود والضغوطات التي تفرضها السلطة تعرقل نشاط السمعي البصري في الجزائر المتمثلة في الضغوطات السياسية واقتصادية التي يعاني منها القطاع وهذا ما دلت عليه إجابة اغلب المبحثين بنسبة بلغت 69.23% وهذا راجع إلي سياسة البلاد.

10- من خلال نتائج الدراسة اتضح أن أكبر عائق اقتصادي أمام القطاع الخاص هو احتكار الدولة للإشهار حيث أن الدولة لم تسمح للمؤسسات الإعلامية بأن تكتسب عائدات كبيرة بسبب الضغوطات التي تفرضها الحكومة على قانون الإشهار.

11- أظهرت نتائج الدراسة أن قطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر يعاني من ضعف و تأخير في تدريب و تكوين الموارد البشرية حسب إجابة الصحفيين نسبة بلغت 77.0 %بسبب قلة المداخيل و عدم تخصيص جزء م هذه المداخيل للاستثمار في الجانب البشري الذي من شانه الرفع من مستوى القطاع السمعي البصري.

12- كشفت نتائج الدراسة أن قطاع السمعي البصري في الجزائر لا يملك بنية تحتية قوية و هذا ما أوضحته إجابة المبحوثين بنسبة بلغت 89 و هذا راجع إلى الوضع الاقتصادي الذي يعيش مرحلة من التقلبات و أنه لا توجد قوانين واضحة و مضبوطة تسير القطاع.

13- توضح نتائج الدراسة أن السبيل لأنجح للنهوض بالقطاع السمعي البصري في الجزائر هي التكوين المستمر و كذا استثمار الكفاءات و هذا أكدته إجابة أغلب الصحفيين بنسبة 46.15% دون إغفال تخفيف القيود و الضغوطات السياسية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر في ظل تجربة القطاع السمعي البصري الخاص ، خلصت الدراسة إلى أن حقيقة تلك التجربة التي كرست مبدأ حرية التعبير الصورية بالرجوع إلى الواقع تبقى حرية ظاهرية فقط فالسلطة الجزائرية لم ترفع يدها على القطاع السمعي البصري وبقت مسيطرة عليه وهذا ما أبرزته تلك القوانين التي وضعتها السلطة كقوانين منظمة لعمل القطاع السمعي البصري كقانون 05/12 و04/14، التي استخدمت في الواقع كقيود من شانها إبقاء الوصاية على القطاع من قبل القطاع العمومي التابع للسلطة ، وبعد تسليط الضوء على أهم الصعوبات التي تواجه القطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر برز في النهاية أن السبب الرئيسي لفتح القطاع الإعلامي السمعي البصري هو ذلك الحراك الشعبي في العديد من الدول العربية التي طالبت بإسقاط الأنظمة التي لم تمنح شعوبها هامشا من الحرية ، لذلك كان لزاما على الجزائر الانفتاح في القطاع الإعلامي وذلك بهدف امتصاص الغضب الشعبي المتنامي وإعطاء فضاء اكبر للتعبير وسن قوانين من شانها تنظيم عمل القطاع السمعي البصري ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في القطاع ، إلا أن هذا الانفتاح قدم إضافة من ناحية التنوع الكبير الحاصل في قطاع السمعي البصري الخاص الذي استطاع أن يسترجع مشاهدين كانوا في السابق يستقون أخبار الجزائر من القنوات الأجنبية ، واستطاع أيضا إبراز طاقات وكفاءات لم تسمح لها الفرصة بالظهور في القطاع العمومي إضافة إلى خلق نوع من المنافسة مابين القطاع العمومي والخاص وبين القنوات الخاصة فيما بينها ، حيث أنها أصبحت متنفس للمواطن واستطاعت الوصول إلى نقاط أوسع في الجزائر.

وخلصت الدراسة أيضا أن ما تمر به الجزائر من ظروف اقتصادية لم تساعد على ممارسة نشاط السمعي البصري الخاص ويعود ذلك إلى نقص التموين وكذا الضغوطات التي تفرضها السلطة على الإشهار الذي يعتبر المورد الرئيس للقطاع الخاص.

ومن خلال كل النتائج السابقة يمكن القول انه من المطالب الملحة لترقية النشاط الإعلامي في الجزائر عامة والسمعي البصري خاصة لا بد من سن قوانين جديدة من شئنها تنظيم القطاع أكثر بإشراك كل الأطراف المسؤولة عنه، وكذا إعطاء صلاحيات اكبر وتفعيل أداء سلطة السمعي البصري وسن قانون للإشهار لتحسين العائد المادي للقطاع وظروف الأداء الإعلامي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1- أحمد حلمي جمعة و آخرون: أساسيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و المالية و الإدارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،ط1 ،.1999

2- أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003.

3-أحمد طلعت البشيشي : الاتصال الجماهيري المجتمع المعاصر،دار المعرفة الجامعية، الإدارية الجامعة الأردنية، 1999.

4- إبراهيم بن عبد الله المسند وآخرون :المكتبة والبحث، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،السعودية، 2007 .

5- السيد احمد مصطفى عمر: البحث الإعلامي (مفهومه وإجراءاته و منهجه)،ط2،مكتبة الفلاح للنسر و التوزيع ،بيروت ،2002.

6- بسام عبد الرحمان المشاقبة : نظريات الإعلام ، دار أسامة للنشر والتوزيع،ط 1،عمان، 2011 .

7- جارول مانهايم وريتشارد ريتش: التحليل السياسي الأمبريقي (طرق البحث في العلوم السياسية)، ترجمة عبد المطلب وآخرون، مركز البحوث السياسية،القاهرة،1991.

8-محمد عبد الحميد : دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993 .

9-محمد عبد الحميد :،نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ،جامعة حلوان ،ط 3، القاهرة.

10-محمد شفيق: البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الجامعية)، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1990.

11- محمود سعد إبراهيم : حرية الصحافة ، البيطاش سنتر للنشر و التوزيع،الإسكندرية،1999.

12-محمد عبيدات وآخرون :منهجية البحث العلمي،دار وائل للنشر،عمان، 1999.

13-محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي،القواعد والمراحل والتطبيقات ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.

14- سامي ذبيان: الصحافة اليومية والإعلام(الموضوع التقنية التنفيذ)الإعلام الحديث في النظرية والتطبيق(مدخل نظري وعملي- إلى علم الإعلام)، ط1 ، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، 1987.

15- علي غربي :أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية,دار الفائز, قسنطينة,ط2، 2009.

16- فاطمة عوض صابر،ميرفت علي خفاجة:أسس ومبادئ البحث العلمي،ط1،بمكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002.

ثانيا الأطروحات والرسائل الجامعية :

17- حاسيبة بالعالم وثرية بوستة :(واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية) شهادة ماستر أكاديمي جامعة ورقلة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علوم الإعلام والاتصال تخصص إذاعة وتلفزيون 2017/2016.

18- رمضان بالعمري :قطاع السمعي البصري في الجزائر" إشكالات الانفتاح "شهادة ماجستير جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص تكنولوجيات واقتصاديات وسائل الإعلام2012/2011.

19- مصطفى ثابت :علاقة المراسل الصحفي بمصادر الأخبار وتأثيرها على ممارسة المهنة ,دراسة مسحية لعينة من المراسلين محلين من الشرق الجزائري , رسالة ماجستير تخصص وسائل الإعلام والمجتمع , جامعة بسكرة 2011/2010.

الوثائق الرسمية:

20- قانون الاعلام14-04مؤرخ في21 جمادي الأول عام 1435هـ الموافق ل23مارس 2014،الجريدة الرسمية الجزائرية العدد16.

المواقع الالكترونية:

21- www.ministerecommunication.gov س18:15 تاريخ النظر 2018 /04/24.

22- https://hrdiscussion.com/hr111952.html س13:44 تاريخ النظر 2018 /09/05

المقابلات :

23- مقابلة مع السيد غراب الشيخ ، رئيس تحرير التلفزيون الجزائري ورقلة 02 ماي 2018 على الساعة 10:20.

24- مقابلة مع السيد بن جدو على ، صحفي بقناة الشروق نيوز ، ورقلة 03 ماي 2018، 10:20.

25- مقابلة مع السد بكاري عبد العالي ، صحفي بقناة نوميديا نيوز ،ورقلة 04ماي 2018،11.30.

26- مقابلة مع السيد دوغة بالخير رئيس مركز السمعي البصري في الجنوب بورقلة يوم 29 أفريل 2018،09:30.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العالمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

قسم علوم الإعلام والاتصال

استمارة استبيان

السادة الصحفيين العاملين بالقطاع الإعلامي السمعي البصري

تحية طيبة وبعد....

في إطار دراسة" واقع نشاط الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائر "يرجى تفضلكم بقراءة الاستبيان والإجابة على فقراته المتعلقة بموضوع الدراسة راجيين تعاونكم معنا من أجل مواصلة هذه الدراسة الخاصة بمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر مع جزيل الشكر والتقدير.

أخي الصحفي أختي الصحفية نرجو من سيادتكم مساعدتنا على انجاز هذه المذكرة وهذا من خلال إجابتكم على الأسئلة بوضع علامة (x) في المكان المناسب والإدلاء بالإجابة التي تراها مناسبة.

نؤكد لكم أن إجابتكم ستستعمل لأغراض علمية بحثية

السنة الجامعية : 2017_2018

المحور الأول :البيانات الشخصية :

1-الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الأقدمية في المهنة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

3-الوظيفة الإدارية:

صحفي ☐ رئيس تحرير ☐ رئيس قسم ☐

المحور الثاني: مساهمة فتح القطاع الإعلامي الخاص في الجزائر في تطوير المشهد الإعلامي .

4- هل قدم القطاع الإعلامي الخاص الإضافة للساحة الإعلامية الجزائرية ؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل هناك تنوع في المادة الإعلامية وأساليب معالجتها في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل تعتقد أن القطاع الإعلامي الخاص بالجزائر قادر على التطور أكثر ؟

نعم ☐ لا ☐

7- برأيك بأي شكل حقق قطاع السمعي البصري الخاص الأهداف المنتظرة منه؟

ضعيف ☐ متوسطة ☐ جيد ☐

المحور الرابع : المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص في ظل الإمكانات المتاحة.

8- ما رأيك في مستوى الخدمة التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي ؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

9- هل كفاءة وخبرة صحفي القطاع الخاص تمكنه من منافسة القطاع العمومي ؟

نعم ☐ لا ☐

10- هل ما يملكه القطاع الخاص من بنية تحتية قادر على منافسة القطاع العمومي

قادر ☐ غير قادر ☐

11-هل يستطيع قطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع عالميا؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الخامس: التحديات التي تواجه نشاط الإعلام السمعي البصري في الجزائر.

12-هل ترى أن القيود والضغوطات تعرقل نشاط السمعي البصري في الجزائر؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

13- رتب حسب التأثر المعوقات الاقتصادية التي تأثر على قطاع السمعي البصري في الجزائر.

احتكار الإشهار ☐ نضام الضرائب ☐ نظام التأمينات الاجتماعية ☐ التموين ☐

14- هل يعاني قطاع السمعي البصري الخاص من ضعف وتأخر التكوين تدريب وتكوين لموارده البشرية ؟

نعم ☐ لا ☐

15-هل كان قطاع السمعي البصري امتلاك بنية تحتية تسمح له بمواكبة التطورات في هذا المجال ؟

نعم ☐ لا ☐

16- برأيك ما هي السبل الأنجع للنهوض بهذا القطاع ؟